

واقع المصالحة في لبنان من خلال فيلم "قضية رقم 23"
The State of Reconciliation in Lebanon Through The Film
"The Insult" #

تاريخ القبول: 2021/11/08

تاريخ الإرسال: 2021/09/26

السياقات في تقييم مسارات المصالحة بصفة عامة، وقد نال الفيلم جوائز سينمائية عالمية دلالة على بعده الإنساني. وخلصت الدراسة إلى الحاجة إلى مداواة الجروح النفسية بعد الصراع، وضرورة تنفيذ إصلاح دستوري في لبنان ينهي المحاصصة الطائفية، والاستثمار في توحيد المجتمع وتوسيع المصالحة، من خلال دعم المصالحة والأصوات الهادئة في كل جماعة. وقد قسّمت الدراسة إلى محورين، يضمّ الأول الأدوات النظرية لتحليل المصالحة في لبنان، وعلاقة الفيلم بموضوع المصالحة. فيما يتناول المحور الثاني تحليل مضمون الفيلم ومن ثمّ تصوّره لواقع المصالحة في لبنان.

الكلمات المفتاحية: الحرب الأهلية اللبنانية؛ الصراع الطائفي؛ الصراع الكامن؛ فيلم قضية رقم 23؛ المصالحة.

* المؤلف المراسل.

- وجب التنبيه إلى أنّ عنوان الفيلم في صيغته الأجنبية قد ورد مغايراً للعنوان باللغة العربية

عبد النور منصوري *
Abdenmour Mansouri
جامعة المسيلة
University of Msila
Abdenmour.mansouri@univ-msila.dz

ملخص:

يكتسي موضوع المصالحة أهمية محورية في وضعيات ما بعد الصراع، فهذه الأساسيات يكمن في ضمان عدم تكرار مأساة الماضي.

تعكف الدراسة على تحليل واقع المصالحة في لبنان من خلال فيلم "قضية رقم 23" الذي قدّم تصوّراً جديراً بالاهتمام، عرض فيه خلافاً شخصياً تحوّل إلى خلاف مسيحي لبناني/فلسطيني، مع أنّه انحاز إلى الطرف المسيحي، ولم يقدم رواية جامعة للتاريخ تدعم المصالحة وفق مقاربة علم النفس الاجتماعي. بين الفيلم انتقال لبنان من حالة الصراع الظاهر إبان الحرب الأهلية إلى الصراع الكامن بعد اتفاق الطائف عبر نظام المحاصصة الطائفية، في حين لم يصل لبنان إلى مصالحة تدفعه بعيداً عن شبح الحرب الأهلية. ومع أنّ الموضوع متعلق بلبنان، إلا أنّه يقدم تصوّراً يمكن الاستفادة منه في باقي

Abstract:

Reconciliation is of central importance in post-conflict situations as its main objective is to ensure that the tragedy of the past is not repeated. This study analyzes the state of reconciliation in Lebanon through the film "The Insult", which presented a personal dispute that turned into a Christian Lebanese/Palestinian one. The film showed the state of Lebanon's transition from the apparent conflict to the latent conflict after the Taif Agreement through the sectarian quota system, while Lebanon did not reach a reconciliation that would push it away from the specter of civil war. Although the subject is related to Lebanon, it presents a vision that

can be used in other contexts in evaluating the paths of reconciliation in general. The study concluded the need to heal psychological wounds after the conflict, the need to implement a constitutional reform in Lebanon that ends sectarian quotas. The study is divided into two axes. The first includes theoretical tools for analyzing reconciliation in Lebanon, and the film's relationship to the issue of reconciliation. While the second axis deals with the analysis of the content of the film and then its perception of the state of reconciliation in Lebanon.

Keywords: Lebanese Civil War; Secterian Conflict; Latent Conflict; 'The Insult' film; Reconciliation.

مقدمة:

تُبنى المصالحة على فعل معرّف، ينخرط فيه المجتمع الذي كان ساحة للصراع، لتقريب وجهات النظر حول ما حدث في الماضي وتضميد جروحه، وإلى جانب السياسات الرسمية للمصالحة، هناك هامش متاح للمبادرات غير الحكومية، بما فيها الإنتاج الفني والإعلامي.

تعكف هذه الدراسة على تحليل الفيلم اللبناني "قضية رقم 23" لمناقشته مسائل تتعلق بمخلفات الحرب الأهلية اللبنانية. ستحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو واقع المصالحة في لبنان من خلال فيلم "قضية رقم 23"؟ من خلال تحليل مضمون الفيلم الذي بيّن استمرار آثار الحرب الأهلية، باستعمال منهجين متكاملين هما دراسة حالة وتحليل المضمون.

تنقسم الدراسة إلى محورين، يتعلّق الأوّل بالأدوات النظرية لتحليل المصالحة في لبنان، وعلاقة الفيلم بموضوع المصالحة. فيما يتناول المحور الثاني تحليل مضمون الفيلم ومن ثمّ تصوّره لواقع المصالحة في لبنان. ومع أنّ الموضوع متعلّق بلبنان، إلّا أنّه



يقدم تصوّراً يمكن الاستفادة منه في باقي السياقات في تقييم مسارات المصالحة بصفة عامّة.

المحور الأول: المصالحة في لبنان وعلاقة فيلم "قضية رقم 23" بالموضوع:

سنعرض فيما يلي الأدوات النظرية والمنهجية لدراسة المصالحة في الحالة اللبنانية من خلال إسقاط أدبيات المصالحة والمفاهيم المرتبطة به على السياق اللبناني مباشرة، ثمّ سنبين علاقة الفيلم بموضوع المصالحة في لبنان، من خلال عرض الأفكار التي تضمّنها وعلاقتها بموضوع المصالحة.

أولاً: الأدوات النظرية والمنهجية لدراسة المصالحة في الحالة اللبنانية:

لا يمكن دراسة المصالحة في أي سياق دون العودة إلى الصراع وفهم خلفياته وتعقيداته، وهو ما ينطبق على الحالة اللبنانية التي يمكن اعتبارها مثلاً نموذجياً لدراسة الصراع باعتباره مواجهة بين طرفين أو أكثر بسبب التنافس على غايات أو موارد متناقضة⁽¹⁾، وذلك بهدف تحييد أو إلحاق الضرر بالخصوم أو التخلص منهم⁽²⁾. وقد عرف لبنان إبّان الحرب الأهلية (1975-1990) حالة الصراع الظاهر عبر حرب المخيمّات والشوارع؛ وكذا حالة الصراع الكامن الذي يتعدّد فيه إيجاد أطر لتسيير التناقضات، أو عندما تأخذ تلك التناقضات طابعاً تنظيمياً كالحكومة، والمؤسّسات وحتى المجتمع المدني⁽³⁾، وهو ما ينطبق على مرحلة ما بعد اتّفاق الطائف الذي وضع حداً لتلك الحرب.

وتقدّم الحالة اللبنانية نموذجاً لصراع متعدّد الأبعاد، فهو يتمظهر في صراع بين الأفراد (موضوع الفيلم)، والجماعات الصغيرة (العائلات السياسية داخل الطائفة الواحدة) والكبيرة (الطوائف اللبنانية) وبين الدول (حروب الوكالة عبر الصراع الإقليمي بين دول المنطقة). كما أنّ مختلف مبررات الصراع، التي تشير إليها أدبيات الصراع متوافرة، فالأطراف اللبنانية تتنافس على الموارد الشحيحة أصلاً وتوزيعها: كالإقليم، والموارد المالية، والموارد الطاقة والغذاء؛ والسلطة وصنع القرار. كما يبرز صراع الهوية في لبنان بين مختلف مكوّناته ومطالبها الثقافية، والاجتماعية والسياسية؛ ووضعها القانوني وقيمها الدينية والإيديولوجية⁽⁴⁾.

إنّ موقع لبنان الجيوسياسي جعله في قلب التوتّرات والأزمات الإقليمية السياسية في



الشرق الأوسط، حتى أنّ ظهور الدولة اللبنانية يعتبر أحد تجلياتها، حيث نشأت خلال تقاسم تركة الرجل المريض عندما اقتطعت في إطار اتفاقية سايكس-بيكو من الامبراطورية العثمانية. ويتأثر لبنان باستمرار بالأحداث الإقليمية بداية من زرع الصهيونية في فلسطين؛ ولجوء الأرمن، والأكراد، والسريان، والأقليات الأخرى، وتشريد الفلسطينيين وهجرات البورجوازية العربية؛ وسلسلة الحروب منذ 1948.⁽⁵⁾ كما أثر الوضع السوري بعد الربيع العربي على لبنان باستقبال مليون ونصف المليون لاجئ سوري.

ومن أسباب الصراع في لبنان، إضافة إلى حجم تأثير العامل الخارجي،⁽⁶⁾ غياب توافق وطني حول هوية الدولة وموقعها الحضاري، فقد تردّد ميثاق 1943 في تعريف واضح لهوية لبنان، واكتفى بتعريفه بأنّه بلد "عربي الوجه" ولم يعرفه صراحة بأنّه بلد عربي، وذلك لأنّ قسماً من اللبنانيين حينها كانوا غربيي النزعة والولاء وأنكروا عروبة لبنان. وقد برز صراع الهوية خلال الانتداب الفرنسي (1920-1943)، ففي الوقت الذي كان فيه غالبية الشعب اللبناني تطالب بالاستقلال التام وإنشاء دولة لبنان العربي الحرّ، عارضه فريق يطالب باستمرار الانتداب وارتباط لبنان السياسي والحضاري والثقافي بالغرب.

كما أنّ الانقسامات المناطقيّة والطائفية كانت ولا زالت تحدّد آلية تنظيم البلاد، وتشكّل عاملاً للانقسام السياسي،⁽⁷⁾ وبدل اعتماد نظام المواطنة من خلال المساواة في الحقوق والواجبات بين كلّ اللبنانيين، اعتمد النظام السياسي المحاصصة الطائفية للحفاظ توازن هشّ على حساب الكتلة المسلمة. ويعتبر المسيحيون المادة 95 من الدستور واستمرار نظام المحاصصة، حقاً تاريخياً لا يجوز المساس به، لأنّ أي تعديل يمسّ بالتوازنات المحليّة ويفقداهم الأمان.⁽⁸⁾

تتمثّل معضلة المصالحة اللبنانية إذن في دسترة الصراع وتغييب المصالحة من خلال المادة 95 من الدستور، ولا يمكن التطلّع إلى أي مصالحة حقيقية دون تعديل الدستور بإلغاء هذا القيد، رغم أنّ مقدّمة الدستور تنصّ صراحة أنّ "إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية،"⁽⁹⁾ غير أنّ الدستور يكرّسها عبر موادّ لاحقة.



فالمادة 22 من الدستور تنصّ على استحداث مجلس للشيوخ تمثّل فيه العائلات الروحية وتتخصر صلاحياته في القضايا المسيحية مع انتخاب أوّل مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي. غير أنّ المادة 24 تجمّد عملياً المادة 22 وتعطي الإجراء المؤقت استمرارية دستورية، فهي تنصّ: "وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزّع القواعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين."⁽¹⁰⁾ ما يعني أنّ التساوي أصبح القاعدة بعدما كان إجراءً مؤقتاً، باعتبار المسيحيين أقلية مقارنة بالمسلمين. بينما تنصّ المادة 95 على تمثيل الطوائف بالتساوي، وهو جوهر نظام المحاصصة المناقض لمبدأ المواطنة والتمثيل الديمقراطي.

وهذا ما يحيلنا إلى مناقشة العضلة السياسية في لبنان في بعدها الديموغرافي وتشبيهها بإثيوبيا، التي تعتمد خطاب "الجزيرة المسيحية في وسط المحيط الإسلامي"، وهو صناعة أوروبية استعمارية لا زالت رائجة، لاستدراك الدعم السياسي والمالي للغرب المسيحي.⁽¹¹⁾ فقد تشكّلت في الحرب الأهلية قناعة لدى أطراف مسيحية بأنّ غياب وطن مسيحي في لبنان ينذر بوقوعه في نظام إمبريالي إسلامي، وأنّ إسرائيل بحاجة إلى صداقة لبنان لمساعدتها على الاندماج بالمنطقة، وخلاصة ذلك أن يمضي لبنان في السلام مع إسرائيل.⁽¹²⁾

وبغية فهم تطوّر مفهوم المصالحة ودراسته في الحالة اللبنانية، ينبغي فهم التغيّرات الحاصلة في منظومة العلاقات الدولية والأطر المعرفية التي توّطرها، ويتجلى ذلك خصوصاً عبر مفهوم دبلوماسية المسارات المتعدّدة Multi-track Diplomacy، ومعناه الدبلوماسية غير الرسمية في مقابل الدبلوماسية الرسمية التقليدي Track One المرتكزة على محورية دور الدولة في الصراع والمصالحة، والتي أثبتت فشلها في حالات كسيراليون، وليبيريا، وتشيتشنيا وأفغانستان. والمسارات المقصودة ثمانية وهي: الحكومات، والمنظّمات غير الحكومية، وقطاع الأعمال، والأفراد، والأبحاث ومؤسّسات التربية، والنشطاء، والدين، ومنظّمات التمويل والإعلام والاتصال.⁽¹³⁾

وعليه، يمكن اعتبار الفيلم موضوع الدراسة منتجاً لديبلوماسية غير رسمية. لكنّ السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي الجهة التي تعتبر هذا الفيلم منتجاً لديبلوماسية؟ أو بتعبير آخر: ما هي الأغراض التي يخدمها هذا الفيلم؟ وللإجابة على هذا السؤال،



يمكن تتبّع الجهات الداعمة للفيلم على الأقلّ الواردة في الجينيرك، فقد تمّ تمويل الفيلم بمساهمة من المعهد الفرنسي، والوكالة الفرنسية لسينما العالم ووزارة الخارجية الفرنسية.

تتيح دبلوماسية المسارات المتعدّدة تجاوز الدولة، كوحدة تحليل إلى مكوّنات أخرى بداية من الفرد، إلى الجماعة وانتهاءً بالمجتمع ككلّ، وكذا التركيز على دور الفواعل غير الدولية وقدرات المجتمع المحليّ في مجال السلام وحلّ الصراع. ويشكّل ظهورها اعترافاً بحاجة الدبلوماسية الرسمية للتكيّف مع وضعيات أكثر تعقيداً بالنظر إلى أسباب الصراع وأشكاله والأطراف المنخرطة فيه، وخاصّة في سياق الصراعات داخل الدولة كالحالة اللبنانيّة. حيث تبرز الحاجة إلى جهود رسمية ومجتمعية في اتجاه حلّ الصراع. وهي بذلك جزء من الحركة المتنامية للمجتمع المدني من أجل ما يسمّيه توماس سكوت "ديبلوماسية المواطن Citizen Diplomacy" وهو المفهوم المضمّن في مفهوم أوسع لهارولد ساندرز هو "قرن المواطن Citizens' Century" الذي يشير إلى جملة التغيّرات العميقة لعالم ما بعد الحرب الباردة.⁽¹⁴⁾

ولما كبة هذه التغيّرات المنهجية والمعرفية، قدّم علم النفس الاجتماعي مقارنة مرنة لمفهوم المصالحة، باعتباره مساراً ومخرجاً (أو هدفاً) لمسار أشمل في إطار حلّ الصراع وبناء السلام يتكوّن من أربعة مراحل هي: الصراع (الحرب الأهلية)، واتّفاق السلام (اتّفاق الطائف 1989)، والتعايش والمصالحة (المفترضين فيما بعد اتّفاق الطائف). وتركز هذه المقاربة على تقديم رواية تاريخية مشتركة وغير مثيرة لتجدّد الصراع، تعزّز طيّ صفحة الماضي وتجاوزته في أقرب الآجال.

تتيح هذه المقاربة إشراك مختلف الفواعل المجتمعية وغير الحكومية في كلّ مراحل المصالحة، وتوكّد على ضرورة التكامل بين المبادرات الفوقية من القمة والجهود الميدانية من الأسفل، وكذا دور القيادة. كما تشجّع اللقاء بين الضحايا والجنّة عبر الحوار وسرد الماضي، والتدابير المؤسّساتية كلجان الحقيقة والمصالحة، بشرط استعادة كرامة الضحية.⁽¹⁵⁾

وكمثال على تشابك العمل في مجال المصالحة في لبنان، أطلق المركز الدولي للعدالة الانتقالية في أكتوبر 2015، بدعم من سفارة سويسرا في لبنان، مسابقة



تصوير فوتوغرافي حملت عنوان "الحرب كما أراها" لفائدة فئة الشباب. كما ساهم في المشروع كل من سفارة فرنسا في لبنان، والمعهد الفرنسي في لبنان، والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى ومعهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف.⁽¹⁶⁾ وما يلاحظ أنّ الجهات الداعمة للفيلم تتقاطع مع الداعمين لهذا المشروع.

ثانياً: علاقة فيلم "قضية رقم 23" بموضوع المصالحة

تبرز أهمية الفيلم للمخرج اللبناني زياد دويري الذي عرض للجمهور لأول مرة في سبتمبر 2018، في أنه ينبّه إلى دور السينما والفنّ عموماً في تناول قضايا المصالحة من زوايا جديدة بالاهتمام، قد لا يسعف السياسات الرسمية التعاطي معها، من خلال ملامسة البعد الإنساني والعاطفي الوجداني في المسائل المتعلقة بالمصالحة والذاكرة والألم الفردي والجماعي، وبما يمكن من سحب الموضوع من التلاعب السياسي والإعلامي، ومعالجة المسائل بمقاربة فنيّة هادئة بعيدة عن ضغط الرصاص ورهانات السلطة التي تحكم عادة مسارات المصالحة، قد تسهم في تغيير التصوّرات والدفع بمسار المصالحة.

كما يلعب الفيلم أيضاً دوراً تاريخياً، عبر تقديم صورة عن الحرب الأهلية اللبنانية وآثارها النفسية، التي لا تزال عالقة في وجدان الفرد والمجتمع اللبناني عامّة، وعن واقع الصراع الكامن وراء الانقسام الطائفي، المبني على أطلال حرب يفترض أنها انتهت منذ أكثر من ثلاثين سنة، مع أنّ الفيلم مطبوع بثنائية "لبناني مسيحي/اللاجئ فلسطيني" فقط ولم يستحضر باقي المكونات اللبنانية. وينتقد الفيلم من حيث أنّ سرديته تكرّس ذاكرة انتقائية تعبّر عن طرف واحد من أطراف الصراع، وهو ما قد يؤثّر خصوصاً على الشباب الذي لم يعايش الحرب، ويعيق من ثمة بلورة مصالحة مرتكزة على رواية مشتركة وشاملة للحرب الأهلية.

يحكي الفيلم قصة مسرحها حي فسّوح ببيروت، ذي الغالبية المسيحية. فقد أهان ياسر سلامة، المهندس واللاجئ الفلسطيني، طوني حنة، اللبناني المسيحي، الذي طالب بالاعتذار عن الإهانة. ما عقّد المشكلة هو أنّ كلا الطرفين كان يتصرّف وهو محمّل بثقل ذاكرة الجماعة التي ينتمي إليها. وتحوّل خلافهما الشخصي إلى خلاف لبناني مسيحي/فلسطيني تمتد جذوره إلى الحرب الأهلية اللبنانية، وهذا ما بيّن



استمرار منطق الصراع في لبنان، وانحباس الهويّات المختلفة في تخندقاتها الطائفية، علماً بأنّ المواجهة بين إسرائيل والقوى الفلسطينية في لبنان بدءاً من أواخر الستينيات شكّلت أحد عوامل اندلاع الحرب الأهلية واستمرارها لفترة طويلة.⁽¹⁷⁾ وزادت المتابعة الإعلامية لمجريات المحاكمة من تأثير التوتّر، فقد أصبحت قضية رأي عامّ ألهمت الشارع وأعدت النّفخ في جذوة الحرب الأهلية التي لا تزال مشتعلة في النفوس، مهدّدة بتقويض السلم الهشّ بين المسيحيين اللبنانيين والفلسطينيين. وتحوّلت جلسات المحاكمة إلى نقاش مفتوح حول وضع ضحايا الحرب الأهلية وقضايا العدالة والعقاب والاعتذار وجبر الضرر. وبيّنت وقائع الفيلم هشاشة الساحة اللبنانية وغياب مصالحة حقيقية تطفئ مبرّرات الحرب التي تطلّ برأسها مع كلّ أزمة، في بلد لا تنتهي أزماته.

على مستوى المحكّمتين الابتدائية والعليا، برّنت ساحة ياسر من تهمة الإهانة، لكنّ مجريات المحاكمة مثّلت فرصة لاستحضار الحرب الأهلية اللبنانية وآثارها الماثلة إلى اليوم، ومكّنت من عرض تصوّرات الطرفين ومواقفهم من الوضع اللبناني في ماضيه وحاضره.

غير أنّ أنّ الفيلم أظهر انحيازاً جلياً إلى التصرّور المسيحي (حزب القوّات اللبنانية) تحديداً، وحصر المشكلة اللبنانية في الوجود الفلسطيني، ويبدو ذلك من خلال التركيز على الطّرف المسيحي على حساب باقي المكوّنات/الفرقاء، وخاصّة عبر إبراز مجزرة الدامور التي وقعت ضدّ مسيحيين سنة 1976.

وقد استرعى الفيلم الاهتمام على مستوى المهرجانات الدولية، فرشّح لجائزة الأوسكار عن أحسن فيلم أجنبي، كأوّل فيلم لبناني يصل إلى هذا المصاف. كما حصل الممثل الفلسطيني كامل باشا الذي مثّل دور ياسر سلامة جائزة أفضل ممثل في مهرجان البندقية السينمائي لسنة 2017، وهو ما يخرج الموضوع من إطاره اللبناني المحلي إلى بعده العالمي،

ويبدو للمتمعّن في الفيلم أنّ بطل الفيلم الغائب الحاضر هو الرئيس بشير الجميل، الحاضر باستمرار في الفيلم عبر مقتطفات عديدة من خطابه، لكنّ حضوره الرمزي والروحي ومواقفه السياسية ومقاربتة للواقع اللبناني تتخلّل الفيلم كلّ. ويمثّل عنوان



الفيلم مثلاً "قضية رقم 23" ذلك الحضور الرمزي، حيث يبدو الرقم 23 مجرد رقم لقضية من سجلات المحكمة، غير أنّ له بعداً أعمق، فهو يمثل مدّة 23 يوماً قضاها بشير الجميل قائد القوّات اللبّانية بصفته رئيساً منتخباً للجمهورية.

فقد انتخب بشير جميل في 23 أوت 1982 في ثكنة الفيّاضة، تحت حماية وحراسة القوّات الإسرائيليّة التي اجتاحت بيروت في تلك الصائفة، لكنّه اغتيل في 15 سبتمبر 1982، قبل 23 سبتمبر موعد تسلّم الصلاحيات الرئاسية. يتكرّر الرقم 23 إذن ثلاث مرّات مرتبطة كلّها ببشير الجميل، والخطّ الرابط بين عنوان الفيلم وبشير الجميل يبدو واضحاً في اللقطات الأولى من الفيلم، حيث يقول سمير جعجع في تجمّع أمام مناصريه: "رئيسنا بشير الجميل".

وتجاوزاً لمظاهر الانقسام، أورد الفيلم إشارات لنقاط مضيئة في الواقع اللبّاني تمثّل جزءاً للمصالحة، وإن لم تبرز بالشكل الكافي لإحداث التوازن في الطرح، بإمكانها المساهمة في تجاوز الخلاف الشخصي ومن ثمّ الطائفي، وبناء لبنان قويّ تتعايش مكوّناته المتنوّعة بسلام.

يقع الفيلم في صلب موضوع المصالحة، فقد حوى مشاهد لديها علاقة مباشرة بالمصالحة، ومنها مصطلح المصالحة نفسه، ومفاهيم أخرى كالاعتراف، والحقيقة، والعدالة، والتعويض، والاعتذار، والذاكرة، والانتقام. فعندما سئل سمير جعجع في الفيلم، على وقع مشادّات في محيط المحكمة، عن المشكلة اللبّانية قال بأنّ غياب المصالحة هو سببها الأوّل. فقد سأله الصحفي: لقد انتهت الحرب سنة 1990 لكنّها لا تزال موجودة في عقول الناس، فلماذا؟ فأجاب: "السبب هو غياب مصالحة وطنية حقيقية،" فأردف الصحفي واضحاً يده على عمق الأزمة اللبّانية: "كيف يمكن تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية وزعماء الحرب والطوائف هم المتحكّمون في البلد وأنت واحد من هؤلاء؟"

وعندما طلب طلال رئيس ياسر في العمل من طوني التنازل عن الشكوى (العفو والصفح)، أجاب طوني بأنّ الأمر لن ينتهي بتلك البساطة، وردّ منفعلًا: "أنا لست يسوع المسيح لكي أعطيه خديّ الثاني." اعترف طوني بذلك بقول المسيح في دعوته للعفو والمصالحة، لكنّه يعترف مع ذلك أنّه لن يلتزم بالتعاليم المسيحية في عداوته للّاجئين



الفلسطينيين.

ومع أنّ هذا السلوك يمثّل صورة سلبية بالنسبة لمسيحيّ لعدم التزامه بالتعاليم الدينية التي تحثّ على العفو، إلاّ أنّ في ذلك لفتة مهمّة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه العامل الديني في مجال المصالحة، باستخدام القوّة الأخلاقية والدينية كحافز لبثّ روح التعايش والعفو والمصالحة بين أبناء الوطن الواحد، والدين كما سبق هو أحد المسارات الثمانية في ديبلوماسية المسارات المتعدّدة، كما أنّ مقارنة علم النفس الاجتماعي للمصالحة تتيح مساهمة الدين أيضاً.

وعندما سأل القاضي طوني عن قيمة التعويض الذي يطالب به، اندهش من السؤال مبدياً زهده في التعويض المالي، وترك تقديره للمحكمة. غير أنّه في المحاكمة الثانية أبدى تمسّكه بمطلب الاعتذار، وقد قال لمحاميّه: "أريده (ياسر) أن يتمنّى أنّه لو واجه مائة شارون ولم يواجهني أنا." وبتدخّل من محاميّه طالب بتعويض قدره مائة ألف دولار عن الضرر الجسدي والمعنوي الذي لحقه وأسرته.

وفي حين طالب طوني ياسر بالاعتذار عن الإهانة، كمطلب أساسي اعتبره أسمى من التعويض المادّي، فإنّ محاميّه مجدي وهبة رفض الاعتذار عن تهمة تعامل الكتائب اللبنانيّة مع إسرائيل في الحرب الأهلية، حينما قال: "لقد تعاملنا مع الشيطان ولن نعتذر،" وذلك ردّاً على أصوات في القاعة رمته بخيانة البلد والتعامل مع العدو، وهي اللّحظة التي ألهمت القاعة وأدّت إلى رفع الجلسة، وأخرجت السجّال من المحكمة إلى الشارع. وشتان بين شتيمة ياسر والتعامل مع العدو!

كانت القصّة الفيلم خلافاً بين شخصين لكنّه أسبابه تمتدّت إلى الحرب الأهلية، فقد استحضرت المحكمة مجازر الدامور وصبرا وشاتيلا وأيلول الأسود، وحدثت مواجهات بين أنصار الطرفين في محيط المحكمة، ما نقل القصّة من مستواها الشخصي إلى مستواها السياسي، وقد اضطرّ رئيس الجمهورية للتدخّل من أجل إيجاد تسوية بين الخصمين مخافة أن تخرج الأمور عن السيطرة. كلّ هاته التشعّبات تجعل الفيلم جديراً بالدراسة بهدف فهم الواقع اللبناني، وهو ما سنعرض إليه في المحور الثاني.



المحور الثاني: تحليل محتوى فيلم "قضية رقم 23":

سنعرض في هذا المحور إلى تحليل محتوى الفيلم ومختلف المؤشرات التي تتعلّق بواقع المصالحة في لبنان، من خلال بحث الصراع الكامن وعوامل الانقسام السياسي والاجتماعي، ومحورية الهوية الطائفية في تركيبة المجتمع اللبناني، وتشجيع خطاب الكراهية كاستمرارية للحرب الأهلية. كما سنحاول وضع محدّدات لمستقبل المصالحة في لبنان.

أولاً: الصراع الكامن والمصالحة الغائبة:**1- الصراع الكامن في الخطاب السياسي بين الانتماء الطائفي والوطني:**

يبدأ الفيلم بتجمّع شعبي لسمير جعجع، زعيم حزب القوّات اللبنانية أو ما كان يعرف بحزب الكتائب في الحرب الأهلية، وهي في الأصل ميليشيات مسيحية وحدها بشير الجميل بقبضته الحديدية. فبعد الحرب الأهلية تحوّلت الميليشيات إلى أحزاب سياسية وتخلّت القوّات اللبنانية عن سلاحها في سبيل إنهاء الحرب وبناء الدولة.⁽¹⁸⁾ وكغيره من زعماء الحرب، انخرط سمير جعجع في اتفاق الطائف 1989 لتحقيق السلم الأهلي وطوّى صفحة الحرب وبناء الدولة، لذلك قرّر حلّ الجناح العسكري للقوّات اللبنانية وانتهاج العمل السياسي.⁽¹⁹⁾ ولعلّ هذا ما يرسم بعض ملامح هشاشة الوضع السياسي في لبنان عقب اتفاق الطائف، حيث تحوّلت الميليشيات المسلّحة إلى أحزاب سياسية، بما يعدّ استمراراً للحرب بأدوات سياسية ودخولاً في حالة الصراع الكامن.

كان طوني حتّة، بطل الفيلم، وأحد المناصرين الأوفياء لجعجع من بين الحاضرين في التجمّع الذي ختمه الزعيم بوصيّة لأنصاره: "إذا سألتم من رئيسكم، فأجيبوا: رئيسنا بشير الجميل". يقدّم طوني في الفيلم بأنّه "قوّاتي" متعصّب، فهو يقود سيّارته على أنغام نشيد الحزب، وصور الزعيم جعجع حاضرة حتّى في بيته، إلى درجة تدمّر زوجته التي تحس بأنّ الزعيم ينظر إليها في كلّ لحظة، بل واقترحت عليه متهمّة أن يدعو للإقامة معهم في البيت!

في الدقائق الأولى للفيلم، يدخل المشاهد إلى العالم القوّاتي برموزه ومواقفه السياسية، وهو ما سيبقى عليه الحال إلى نهاية الفيلم، وكأنّه شعورياً، يسعى إلى



"تطهير" لبنان من أي وجود غير الوجود المسيحي في مقابل "الأجنبي" الفلسطيني، في حين تغيب باقي المكونات اللبنانية وهم السنّة والشيعية والدروز، فيما يمكن اعتباره موقفاً يمينياً إقصائياً، ودوراً سلبياً للفنّ لا يخدم المصالحة. ويوغل الفيلم في الرمزية القوّاتية في أبسط التفاصيل، فقد قرّر طوني وزوجته الحامل تسمية ابنتهما المنتظرة "استريدا"، وهو في الواقع اسم زوجة سمير جعجع، وهي في الوقت نفسه سياسية بارزة في لبنان.

وفي خطاب مباشر لسمير جعجع يبدأ به الفيلم، يشيد فيه بـ"بطل المقاومة اللبنانية" الرئيس الأسبق بشير الجميل. وتحمل هذه الإشادة أبعاداً عدّة، فهي إشادة ببطل في حرب الأهلية اللبنانية، لكن في نظر القوّاتيين فقط. فقد كان خصماً لدوداً لمعارضيه حتّى من المسيحيين، وساهم في مجازر ضدّ الفلسطينيين بدعم إسرائيل على أمل إمضائه اتفاقية للسلام معها، بعد تمكينه من تولّي رئاسة الجمهورية، وهو ما تمّ بالفعل.

تولّى بشير الجميل رئاسة الجمهورية بناءً على اجتماع المجلس النيابي تحت حراسة القوّات الإسرائيلية التي اجتاحت بيروت في سنة 1982. لكنّه لم يتمكّن من الوفاء بتعهده بإمضاء اتفاق السلام مع إسرائيل، فقد اغتيل قبل أن يتمكّن من ذلك "23 يوماً" بعد تولّيه رئاسة الجمهورية. وانتقاماً لاغتياله، نفذت مجزرة صبرا وشاتيلا في حقّ الفلسطينيين لإرغام منظّمة التحرير الفلسطينية من الخروج من لبنان ضمن تحالف سياسي وعسكري مع أرييل شارون، وزير دفاع الكيان الصهيوني حينها.

إنّ الإشادة بالبطل الشهيد بشير الجميل واعتباره رئيساً إنكاراً للزمن، فقد مضى على اغتياله حوالي الأربعين سنة، وهذا يوحي بانحباس الذاكرة "القوّاتية" في زمن الحرب. كما أنّ هذا الموقف ينمّ عن عدم قبول شرعية المؤسّسات السياسية في لبنان، رغم أنّ الرئيس اللبناني يرجع دائماً إلى طائفة الموارنة المسيحيين، وهو ما يفترض الاعتراف برئيس الجمهورية مهما كان شخصه.

ولعلّ أخطر ما في هذا الخطاب هو أنّه ينشئ شخصية متوقّعة، منسحبة من انتمائها الوطني العامّ لحساب انتمائها الطائفي الخاصّ، في بلد فسيفسائي تعني فيه الوطنية الانتماء إلى طائفة، ثمّ إلى منطقة ثمّ إلى عائلة، "أمّا الانتماء الوطني فيأتي بعد



ذلك بعيداً جداً.⁽²⁰⁾ وهذا ما يعرّز الانقسام الشعوري والاجتماعي الذي تظهر آثاره على المستوى السياسي. غير أنّ تأثير هذا الخطاب يختلف باختلاف الأفراد وتفاوتهم معرفياً وعاطفياً، ومنهم على العكس من ذلك من يمتلك القدرة على مقاومة المنطق الطائفي الدافع للصراع الهويّاتي كالذي يتبنّاه طوني.

فقد أبدت زوجة طوني غضبها من تفاقم الخلاف بين زوجها وياسر، وهي التي كانت تنتظر ميلاد ابنتها استريدا في هدوء العائلة، وإذا بها تولد ولادة مبكرة بعد عملية قيصرية في ظلّ زوبعة إعلامية بسبب المحاكمة، وهي قابضة في أنبوب زجاجي لحفظ حياتها. وحينما طلبت من طوني إنهاء المحاكمة رفض مؤكداً عدم التراجع لأيّ سبب، فواجهته بكلّ صراحة: "إنّك تفعل كلّ هذا من أجلك... أنت مستعدّ لفعل أي شيء لكي لا تطوي الصفحة، فما جدوى المحاكمة؟ هل سينجي ربك للقضية ابنتك؟" إلا أنّ الحالة الشعورية لطوني في معركته "الدونكيشوتية ضدّ الشرّ الفلسطيني" كانت تمنعه من الاستجابة لصوت العقل الذي ينبعث من زوجته وأقرب الناس إليه.

إذن، يرسم هذا الفيلم واقع لبنان بعد أربعة عقود من نهاية الحرب الأهلية، ويبرز غياب المصالحة عبر تسليط الضوء على مظاهر الانقسام العاطفي والاجتماعي والسياسي. ولعلّ ما يحسب للفيلم أنّه بمثابة جرس إنذار، فنّي، ينبّه إلى خطورة الوضع، ودعوة للتفكير في ردم الهوة بين مكوّنات الطيف اللبناني.

2- تداخل الشخصي والسياسي في الخلاف:

تقول العرب "إنّ النار من مستصغر الشرر"، ففي الكثير من الأحيان، تبدأ الصراعات والحروب إثر خلاف شخصي يتوسّع وتتطوّر أبعاده إلى مستوى قد يهدّد الانسجام الاجتماعي، وهو ما ينطبق على قصة هذا الفيلم. في البيئات المشحونة تتماهى الحدود الفاصلة بين ما هو شخصي وسياسي، فكلاهما وقود للآخر، فقد يبدأ الخلاف شخصياً وينتهي سياسياً، كما يمكن أن يبدأ سياسياً ليصبح شخصياً، ويصعب في هذه البيئة فكّ الارتباط بين الأسباب والنتائج أو بين الفعل وردّة الفعل.

بدأت شركة بناء ترميم حيّ فسّوح ببيروت ذي الغالبية المسيحية، الذي يقطنه طوني. من على شرفة الشقّة، يُسيل طوني الماء عبر مزرابه الذي يجاوز الشرفة بحجّة

التظيف، ويبلّ عمداً ثلاثة من عمال الشركة المكلفة بالترميم، منهم رئيس العمال ياسر. يصعد العمال الثلاثة مباشرة إلى الشقّة، وبعد دق الباب يفتح طوني مغضباً ورافضاً التعاون من أجل إصلاح المزراب. فبالنسبة إليه، ما على العمال إلّا أن يسيروا بعيداً فالشارع واسع كفاية!

ولإنهاء المشكلة، قرّر ياسر إصلاح المزراب كي لا يسيل الماء في الشارع، خاصّة وأنّ الشركة مكلفة بإزالة كلّ المخالفات المعمارية في الحيّ. ولما أطلّ طوني من الشرفة كسر الجعبة البلاستيكية التي ركّبها العمال لتوهم بالمطرفة. في هذه اللّحظة، نفذ صبر ياسر ورفع رأسه ونظر إلى طوني وشمته، قائلاً: "يا عرض".

توجّه طوني رأساً إلى طلال، المسؤول عن المشروع، ليقدم شكوى ضدّ ياسر والشركة مطالباً إيّاه بالاعتذار. طلب طلال من ياسر الاعتذار عن فعله، لكنّه رفض لأنّه لم يفعل ما يستوجب الاعتذار بحسبه، بل على العكس من ذلك، فهو يعتقد أنّ طوني هو المطالب بالاعتذار. ولتلطيف الأجواء والحفاظ على مصلحة الشركة، بادر طلال بالاعتذار شخصياً نيابة عن ياسر، فتوجّه إلى بيت طوني، فلم يجده، واستقبلته الزوجة معتذراً لها عمّا جرى، مصطحباً معه علبة شكولاتة كهديّة قدّمها للزوجة. انزعج طوني من دخول طلال إلى بيته حال غيابه ورفض اعتذاره بدلاً عن ياسر، وأرجع له علبة الشكولاتة لإظهار غضبه وانزعاجه.

حاول طلال إقناع ياسر بمختلف المبررات، خاصّة وأنّ الشركة في بداية مشروعها، وأنّ هذا الخلاف الشخصي سيؤثر حتماً على استمرار أشغال الترميم في ذلك الحيّ، كما أنّ أيّ دعاية ستتعمد على الشركة بالسلب. حينها اضطرّ ياسر مكرهاً إلى القبول بفكرة الاعتذار ولملمة الموضوع. فتوجّه وطلال إلى ورشة طوني لتقديم الاعتذار، وحال وصولهما إلى الورشة لمقابلة طوني الذي كان يشغلّ خطاباً مسجلاً للرئيس بشير الجميل يدعو فيه الفلسطينيين لمغادرة لبنان، كان يقول فيه: "... لقد أصبح الفلسطينيون بسبب انحرافات قياداتهم مرفوضين في كلّ لبنان، فليبحثوا عن أيّ إطار جغرافي يسكنون فيه غير لبنان، ينشئون دولة خاصّة؛ يقبلون بالحكم الذاتي؛ يتوزعون على الدول العربية؛ يتحدون مع الأردن؛ يذهبون إلى إيران (ويردّد معه طوني على مسمع من ياسر وطلال)... المهمّ أن لا يبقوا هنا."



في تلك اللحظة، انقلب الخلاف الشخصي بين طوني وياسر إلى خلاف بين "كل" مسيحيي لبنان و"كل" اللّاجئين الفلسطينيين في لبنان. وعندما حاولت زوجة ياسر إقناعه بالاعتذار قائلة: "لقد أهنّته عليك الاعتذار،" أجابها رافضاً للذّل الذي يتسلّط عليهم كفلسطينيين: "أنت لم تفهمي الموضوع، نحن عبيد العرب، نحن مستهدفون،" مختصراً بتلك العبارات البؤس الفلسطيني. وعندما همّ ياسر بالاعتذار، اقترب من طوني الذي قال له: "أنتم شعب بلا أصل، لو احترمتكم أنفسكم لاعتذرت من البداية، لكن لا غرابة أنّ سمعتكم وسخة، أنتم دائماً تضيّعون الفرص على حدّ قول اليهود،" وأضاف: "ليت شارون محاكم عن بكرة أبيكم!"

مصدوماً بما سمع، لم يتمالك ياسر نفسه، وبدلاً من الملمة الخلاف بكلمات الاعتذار التي جاء لأجلها، ضرب طوني ضربة كسرت له ضلعين. ومنذ ذلك الحين تراجع الضمير الفردي "أنا/أنت"، ليترك المجال للضمير الجمعي "نحن/هم"، ويعكس ذلك حدّة الانقسام الذي بدا حتمياً بين الشخصين مستنداً إلى إرث خلاف مسيحي/فلسطيني في الحرب الأهلية.

3- الصورة النمطية للجماعة المقابلة:

تطوّع المحامي المسيحي مجدي وهبة للدفاع عن طوني، وهو محام ذائع الصيت، تطوّع في السابق للدفاع عن زعيم القوّات اللبنانية سمير جعجع. وحينها سألته الزوجة طوني ولم تنتظر جوابه: "لماذا يتطوّع وجدي وهبة للدفاع عنك وهو المحامي المشهور؟ إنّه يسعى للشهرة، وينتقم لنفسه لأنّه خسر القضية التي دافع فيها عن جعجع... أنت لعبة في يده. وفي هذا إشارة إلى الأغراض التي تعمل على استغلال أجواء الخلاف والصراع لخدمة أجندات خاصّة لا تمهمّها معاناة الضحايا وآلامهم، بل فقط كيفية الانتفاع ما أمكن من الوضع الصراع. وقد مثّل هذا التوجّه النفعي قناة تلفزيونية طلبت من طوني تسجيل حوار معه رغم اعتذاره بوجوده في المستشفى لمتابعة حالة ابنته استرايدا، وكذا في شخص مفتول العضلات، قدّم لطوني عرضاً من شركة أمنية لحمايته، ويستفاد من ذلك الانتباه في مشاريع المصالحة إلى فئة المنتفعين، سواءً من الداخل أو الخارج، من خلال تقليص تأثيرها على أطراف الصراع المباشرين.

استعمل مجدي في مرافعاته تقنيات عديدة ركّز فيها على اتّهام الآخر، وهذا جوهر



عمل محامي الاتهام في الحقيقة، لكنّه لم يكن يعامل ياسر بصفته الشخصية، بل بصفته فلسطينياً سيحمّله عبء "أخطاء كلّ الفلسطينيين" في الماضي والحاضر، فيما يتناقض مع مبدأ المسؤولية الشخصية عن الأفعال. كان مجدي بمنطقه البراغماتي في الدفاع عن موكله ينظر لاستمرار الصراع وتبريره، وهو خطأ الكثير من النخب التي تتبعد بخطابها عن المصالحة، فيما تعتبره واجب الحفاظ عن الهوية، ضمن خطاب استعداء الآخر ونشر الكراهية بين مكونات المجتمع.

كما كرّس المحامي الصورة النمطية السلبية للفلسطينيين أمام طوني، قائلاً: "لقد أعطيت ياسر فرصة الاعتذار لكنّه لم يعتذر... [الفلسطينيون] كذلك دائماً، يعتدون على الآخرين ثمّ يظهرين في موقع الضحية، إنهم خبراء في الاحتيال... لقد اعترف بمسؤوليته ليضمن براءته فقط." ورغم أنّ طوني اعترف لمحاميه بأنّه كان المتسبّب الأوّل في الخلاف عندما رشّ ياسر بالماء عمداً، فقد طالبه المحامي بإخفاء ذلك أمام المحكمة.

وعمد مجدي إلى أسلوب يلجأ إليه أطراف الصراع، حينما يشكّلون صورة نمطية مبالغ فيها لتثويهِ الخصم، تتسم بالتحقير والإهانة، هي مقدّمة للعنف المباشر أو البنية التحتية للعنف. وفي المقابل تحاط الجماعة التي ننتمي إليها بهالة من نور، فهي الأسمى إمّا لنقاء عرقي أو لهبة ربّانية أو لغيرها. وعلى برامج المصالحة الانتباه إلى كسر تلك الصور السلبية وبناء صور إيجابية مكانها.

وقد حدّر المحامي طوني بأنّ المحاكمة مخاطرة، فمجرّد الوقوف ضدّ فلسطيني "سيجلب العالم كلّهُ ضدّك: الأمم المتّحدة، المنظّمات غير الحكومية، سنواجه حقد الكثيرين من الليبراليين، واليساريين وكلّ الجهات المسيحية،" فالجميع سيسألك: "لماذا قلت: ليت شارون محاكم عن بكرة أبيكم؟"

عبر كلّ ما سبق، يتبيّن أنّ المحامي وجدّي تقمّص مواقف اليمين المسيحي من الماضي والحاضر في جلسات المحكمة، وخاصة حينما صرّح بأنّ "النكبة الفلسطينية في 1948 كانت مصيبة على لبنان،" متجاهلاً بذلك كلّ الحساسيات التي يمكن أن تصدر عن تصريح خطير كهذا. وهو ما جعل القاضية تتبّه أنّها "غير مستعدّة لارتداء سترة واقية للرصاص لدخول المحكمة،" في إشارة إلى حجم الخطر الذي



تتشبه هذه المواقف على الساحة اللبنانية، فقد اشتعلت مشادّات بين أنصار الفريقين بداية من محيط المحكمة.

كما استعمل محامي الاتهام تقنية ملفتة، عادة ما تستعمل لوصم الخصم بالعنف الوراثي، كأن يكون المرء إرهابياً بالجينات وهي فرضية عنصرية في منطلقاتها ودلالاتها، وعادة ما تروّج عبر حملات إعلامية موجّهة ضدّ الجماعات الأخرى. كما حاول المحامي التلاعب بالوقائع التاريخية وخلق صورة نمطية عن عنف ووحشية ياسر، فالعنف جزء من تاريخه وهو غريزي لديه. كما أنّ السياق السياسي شكّل دوماً حصانة لياسر من العقاب، لأنّه تحت "حماية القضية الفلسطينية المقدّسة".

فقد استدعى وجدي شيخاً عجوزاً مقعداً ذكر أنّه كان طبّاحاً، اعتدى عليه ياسر في الأردن فأصيب بنزيف في الدماغ سبّب له الشلل. عمل وجدي على التلاعب بالمستويات التحليلية بين الفرد والجماعة حينما يحمل الشخص، ياسر في هذه الحالة، مسؤولية الموقف الجماعي، وهو الطرف الفلسطيني في مختلف مراحل تاريخه بعد النكبة. يبدو التلاعب، الذي كشفتته محاميه الدفاع، في أنّ مجدي لم يذكر بأنّ الطّبّاح كان في الحقيقة جندياً أردنياً يرتدي بزّته العسكرية، كان يعمل طبّاحاً في مخيم/معتقل للفلسطينيين في الفترة التي عرفت بأيلول الأسود سنة 1970 لإخراج منظّمة التحرير الفلسطينية من الأردن.

وبيّنت المحامية بأنّ ياسر ليس عنيفاً بالوراثة، بل وجب النظر إلى كمّ الظلم الذي يحاصره، فياسر في الحقيقة لم يكن إلاّ شاباً حاول حماية طفل سرق بعض الخبز ليكسر بعض الجوع الذي يشكو منه، فهو إذن ليس عدوانياً بل كان يمارس فعلاً مقاوماً. ويجيب وجدي متحدّثاً إلى ياسر: "كونك مظلوماً لا يعطيك الحقّ في الاعتداء على الآخرين، وما فعله طوني هو ممارسة لحقّه في حرية التعبير".

كما عمد وجدي إلى تكتيك آخر لتعطيم الخصم عبر التلاعب بالمشاعر عبر رواية تاريخية مجتزأة عن سياقها العامّ، فقد عرض في المحكمة مشاهد عن مجزرة قرية الدامور ذات الغالبية المسيحية التي وقعت في جانفي 1976، وهي مسقط رأس طوني الذي اضطرّ إلى مغادرتها مع أبيه بعد اقتحام ميلشيات عديدة منها فصيل فلسطيني. وهنا ينكشف سرّ رفض طوني العودة إلى الدامور بطلب من زوجته، وينكشف سرّ

آخر عن الحرب الأهلية اللبنانية تبين فيه وجود صدمات نفسية عميقة لم تحظ بنصيبتها من العلاج. لقد صدمت ذاكرة الطفل طوني صاحب الست سنوات في ليلة الهروب قضاها وأبوه هرباً من الموت، وبقيت ذاكرة الطفل حاضرة في نفسية طوني صاحب الأربعين سنة. وللمفارقة، يشكو حزب القوّات اللبناني من ممارسة السلطة في استحضار وقائع من الحرب اللبنانية وتشويهها واللعب والعبث بها وجمعها بشكل ملفّات قضائية لإدانة سمير جعجع ورفاقه.⁽²¹⁾

وبناءً على مقارنة علم النفس الاجتماعي للمصالحة، يمكن القول بأنّ الفيلم قد فشل في تقديم رواية تاريخية مشتركة للحرب الأهلية اللبنانية، أو أنّه نجح في تكريس عوامل الصراع من خلال رواية انتقائية ومجتزأة للتاريخ.

ثانياً: مستقبل المصالحة في لبنان:

ركّز المخرج في الفيلم على الوضع الصراع بين الطرفين المسيحي القوّاتي والفلسطيني اللّاجئ في لبنان، ربّما لاعتبارات فنيّة تتعلّق بمنسوب من "الأكشن" يتحقّق عبره عنصرا الإثارة والتشويق، لكنّه أعطى مؤشّرات قد تساهم في تقليل منسوب الإثارة في واقع لبنان من خلال مصالحة تبدأ من الأسفل، ومنها العامل الجيلي ووجود جزر داعمة للمصالحة، ويمكن للمصالحة أن تستفيد من ذلك بأن تأخذ بعين الاعتبار العاملين وتحاول تجييرهما لخدمتها.

1- دور العامل الجيلي في المصالحة:

لقد بيّنت مختلف المواقف المعبر عنها في الفيلم وجود فروق جيلية في تصوّر الصراع والمصالحة، فقد أتب والد طوني ابنه قائلاً: "أنت مخطئ في تصرّفك، وكلامك غير مقبول"، "مضيفاً: "هكذا تبدأ الحروب". كان هذا الموقف الحكيم من أب طوني الذي لم يتعصّب لابنه ولا لفعله. وهو موقف من عايش الحرب وبيداتاتها، فالحروب عادة تبدأ بكلمة، لذلك فالأب يعي خطورة الكلمة في بيئة هشّة ومنقسمة لا تتحمّل المزيد من عوامل الانقسام.

كما اختلفت وجهات النظر بين المحامي مجدي وهبة وابنته المحامية نادين التي واجهت بشجاعة مواقف أبيها، رافضة منطق الصراع الطائفي والانقسام الذي تركته الحرب الأهلية. لكن وعي المحامية وعدم انخراطها في منطق الصدام الطائفي لم



يكن القاعدة العامّة، بل بدا استثناءً عندما خرج الخلاف إلى الشارع، حيث وقعت مشادات بين أنصار الفريقين جلّهم من الشباب. وبيّن ذلك كيف أنّ المجتمع عموماً، والشباب خصوصاً، معرّض للانسياق وراء التجيش العاطفي المغدّي للصراع، في سياق لبناني سيّس رواية الحرب الأهلية وجعل المجتمع عرضة للتلاعب السياسي. فقد انتهت الحرب الأهلية اللبنانية سنة 1990 وساد إنكار رسمي للحرب في الخطاب الرسمي والبرامج التربوية، بدافع طيّ صفحة الماضي وعدم نبش الماضي المثير للمواجه، وكان ذلك بمثابة وضع الضماد على الجرح دون تنظيفه. فبدل توثيق ما جرى، نشأت سرديات جزئية مسيّسة، تنطلق من موقع الجماعة في الحرب الأهلية، بل هي امتداد لها على المستوى الشعبي والثقافي والسياسي. ولم تلعب المناهج الدراسية دورها في تقديم رواية موحّدة للصراع، فهي تغفل فترة الحرب الأهلية وحتى تاريخ لبنان الحديث.⁽²²⁾

2- المشترك الإنساني وجزر المصالحة:

أشار الفيلم إلى وجود استثناءات لمنطق الصراع وقواعد داعمة للمصالحة، يمكن اعتبارها جزراً في وسط محيط صراعي. فقد حاولت المحامية الشابة إقناع ياسر بتوكيلها في القضية بعدما شرحت له أبعادها، فأجاب ياسر بأنه لا يملك المال ليدفع لها، تماماً كما كان الحال بالنسبة لطوني. فأعلمته بأنها ستدافع عنه بدون مقابل. وفي هذا إشارة إلى صعوبة اللجوء إلى القضاء وتعقيد إجراءات العدالة بالنسبة للضحايا وعدم قدرتهم على استيفاء تكاليفها. وهو ما يدعو للمطالبة بتمكين الضحايا من المحاكمة بالتكفل بهم لتحصيل حقوقهم. كما يستفاد أيضاً من ذلك دور النخبة والمجتمع المدني ممثلاً في هذه الحالة بالمحامية، في دعم الضحايا في إتمام المحاكمة. بيّنت المحامية لياسر بأن كلام طوني يعتبر "إهانة للهوية والجنسية" وهو فعل يجرّمه القانون، فأجابها بمرارة قائلاً بأنّ الواقع يبيّن أنّ: "الكلّ يكره الكلّ والكلّ يهين الكلّ"، لكنّها نبّهته إلى أنّه قد يصبح متّهماً بالقتل غير المتعمّد في حالة وفاة الرضيعة التي ولدت ولادة مبكّرة. اكتشف ياسر لأول مرّة قدرة محاميته على الإقناع، لكن بقي سؤال يحيرّه حول سرّ تضامنها معه، فسألها قائلاً: "لماذا تفعلين كلّ هذا؟" فأجابت ببساطة، بساطة المبدأ: "لأنكم أنتم الفلسطينيون مظلومون."



ومن طرائف القصة أن يكتشف المشاهد في جلسة المحاكمة أنّ المحامية لم تكن سوى ابنة محامي الاتهام مجدي وهبة، حيث برز تناقض وجهات النظر بين الأب وابنته حول القضية، فطلب منها التنازل عن القضية، فرفضت وأجابت بأنّها لم تشهد الحرب وأنّها غير ملزمة بمواقف أبيها الطائفية/السياسية قائلة: "أنا لم أعرف الحرب، أنت دائماً تعتبر نفسك في ساحة معركة، أنا لست أنت." لقد عبّرت نادين بصراحة ووضوح بأنّها لا تتفق على المواقف السياسية لأبيها، فقد اختلفا حول القضية بل وكلّ التصوّرات السياسية بما فيها خطاب بشير الجميل الذي اعتبره أبوها خطاباً وطنياً، بينما اعتبرته هي خطاباً عدائياً.

وينطبق الأمر على القاضية كولين منصور المسيحية التي برّأت ياسر في المحاكمة الثانية، فقد كان بإمكانها الانحياز إلى طائفتها عبر الانتصار لطوني، ولكنها مارست بنزاهة دور القاضي في الحكم بالعدالة. وقد مرّ فيما سبق الإشارة إلى زوجة ياسر اللبناية المسيحية التي اختلفت مع زوجها فيما يتعلّق بسبب الخلاف ومآلاته، كما لم يكن أب طوني أيضاً موافقاً على ما فعله ابنه.

والنتيجة المستخلصة من هذا هو أنّ الانتماء الطائفي فعلياً لا يحدّد الموقف من القضية، وأنّ الانجرار نحو تعميم الموقف السياسي لطائفة على كلّ أبناء الطائفة خطأ منهجي وموضوعي، فالشخصيات السابقة هي في الواقع جسور للمصالحة الاجتماعية ومكابح للصراع، وعلى برامج المصالحة التعرفّ عليهم والاحتفاء بهم ودعمهم وإبرازهم كقدوات مجتمعية.

كما يحمل الفيلم إشارة إلى ما يمكن اعتباره مقارنة نسوية للمصالحة، حيث أنّ كلّ الشخصيات النسوية الأساسية والثانوية في الفيلم اتّسمت بالتعقّل والإحجام عن تأجيج الصراع. ولعلّ من المهمّ أن تستعين المصالحة بهذه المقاربة لتحسين مخرجاتها إلى جانب مقارنة علم النفس الاجتماعي.

خاتمة:

قدّم فيلم "قضية رقم 23" تصوّراً جديراً بالاهتمام في عرضه مسائل متعلقة بالحرب الأهلية اللبنانية وتداعياتها على حياة اللبنانيين، مع أنه انحاز إلى الطرف المسيحي، ولم يقدم رواية جامعة للتاريخ تدعم المصالحة وفق مقاربة علم النفس الاجتماعي، بيّن



الفيلم حالة انتقال لبنان من الصراع الظاهر إبان الحرب الأهلية إلى الصراع الكامن بعد اتفاق الطائف، في حين لم يصل لبنان إلى مصالحة تدفعه بعيداً عن شبح الحرب الأهلية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومنها الحاجة إلى مداواة الجروح النفسية بعد الصراع، وضرورة إرساء نظام المواطنة عبر إصلاح دستوري، يخلص لبنان من المحاصصة الطائفية، وتشجيع مبادرات المجتمع المدني المحلي في جهود المصالحة من الأسفل وفقاً للديبلوماسية المتعددة المسارات ومقاربة علم النفس الاجتماعي، وذلك عبر البحث والاستثمار في توحيد المجتمع وتوسيع المصالحة من خلال دعم جزر المصالحة والأصوات الهادئة في كل جماعة.

الهوامش والمراجع:

(1) - Christopher E. Miller & Mary E. King (ed). *A Glossary of terms and concepts in peace and conflict studies (Costa Rica: University for Peace, Africa program, 2nd ed, 2005), p. 22.*

قمنا بإسقاط هذه المفاهيم على الحالة اللبنانية.

(2) - Center for International Development and Technology Transfer , *A Glossary on Violent Conflict Terms and Concepts Used in Conflict Prevention, Mitigation, and Resolution in the Context of Disaster Relief and Sustainable Development (Tulane University Payson, 4th Ed, May 2001), p. 17.*

(3) - عن الصراع الظاهر والكامن انظر عبد النور منصور، نظرية المصالحة وتطبيقاتها الواقعية: الجزائر أنموذجاً، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم العلوم السياسية، 2019، جامعة باتنة 1، ص 15-19.

(4) - نفس المرجع، ص 13.

(5) - إيريك فردياي ومن معه، أطلس البلدان: لبنان الأرض والمجتمع، 2012، المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، بيروت، لبنان، ص 3.

(6) - نفس المرجع، ص 1.

(7) - نفس المرجع، ص.

(8) - عدنان فحص، الحرب اللبنانية: أسباب ونتائج، دار الحسام، بيروت، لبنان، 1991، ص 6.

(9) - الجمهورية اللبنانية، الدستور.

(10) - نفس المرجع.

(11) - للمزيد عن الموضوع، انظر: عبد النور منصور، "تحديات المسار الإصلاحي في إثيوبيا تحت حكم آبيي أحمد"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد الأول، 2020،



- ص 250-253.
- (12) - فحص، مرجع سابق، ص ص 25-26.
- (13) - منصور، نظرية المصالحة، ص 36.
- (14) - نفس المرجع، ص 37.
- (15) - نفس المرجع، ص ص 92-94.
- (16) - انظر المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "الحرب كما أراها": تصوّرات الشّباب وفهمهم للحرب الأهليّة اللبنانيّة.
- (17) - إيريك فردي ومن معه، مرجع سابق، ص 12.
- (18) - انظر موقع حزب القوات اللبنانية على الرابط: <https://bit.ly/3mQisx3>، تمّ التصفّح في 2021/08/15.
- (19) - نفس المرجع.
- (20) - آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان: من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمّات الفلسطينية، ترجمة مجموعة من المترجمين (منسق) غازي برو، ط 2، المكتبة الدولية، بيروت، ص 9.
- (21) - انظر موقع حزب القوات اللبنانية على الرابط: <https://bit.ly/2WCEEAi>، تمّ التصفّح في 2021/08/15.
- (22) - المركز الدولي للعدالة الانتقالية، مرجع سابق، ص 1.